العلل النحوية عند ابن مضاء القرطبي في ضوء المنهج الوصفي

د. عبد القادر بوعصابة
المركز الجامعي، النعامة/الجزائر

الملخص:

عرفت الحضارة الإسلامية على غرار باقي الحضارات دراسات نقدية للمعارف بشكل عام. يكفي أن نذكر هنا ابن حزم الأندلسي، ابن رشد، ابن مضاء القرطبي ...

في كتابه " الرد على النحاة " تناول ابن مضاء القرطبي بالنقد قواعد النحو العربي مثل نظرية العامل والتعليل والمسائل غير العملية ...،ومما يعطي لهذا الكتاب تميزه أن هذه المسائل التي تعرض لها بالنقد هي الأصول التي يقوم عليها النحو العربي.

وليس هذا فحسب؛ فابن مضاء لم يقف عند حدود النقد بل تعداه إلى اقتراح منهج علمي للبحث في المعارف اللغوية. وهو المنهج الذي عرفته اللسانيات الحديثة وبات يطلق عليه المنهج الوصفي.

الكلمات المفتاحية: العلل، النحو، المنهج، الوصف، اللسانيات.

Résumé :

La civilisation islamique comme d'ailleurs toutes les civilisations a connue des études critiques. Il suffit de citer ici ibn-HAZM de Cordoue, ibn-ROCHD, ibn MODA...

Dans son livre ARAD ALA NOHAT ibn MODA à critiquer les règles de la grammaire arabe, comme la théorie de dépendance, les causes, et les exercices non pratiques … Ces champs d'étude sont les fondements de la grammaire arabe, ce qui donne au livre toute son importance.

Mais notre grammairien ne s'est pas arrêté là, il a même- à notre humble avis - proposé une méthodologie descriptive pour les études linguistiques.

Mots clés : grammaire, les causes, méthodologie, description, linguistique.

Abstract:

Like the other civilizations, the Islamic Civilization knew critical studies. It is sufficient to mention in this case ibn-HAZM the Andalusian , ibn-ROCHD, ibn MODA...

In his book ARAD ALA NOHA, ibn MODA criticized the rules of the Arabic Grammar such as the dependence theory, the causes, the impractical exercises…and which gives this book its importance is that these areas of studies and criticism are the foundations of the Arabic Grammar.

It is not just this, but according to our point of view he proposed a descriptive methodology of linguistic studies.

Keywords: grammar, methodology, description,linguistic

عرف التراث العربي دراسات مستفيضة لمستويات للغة العربية إلا أننا في هذه المرحلة من تاريخ الناس والتي عرف فيها البحث اللساني في الغرب في القرن الماضي تطورا هائلا نحتاج إلى العناية بذلك التراث عناية متأنية انطلاقا من أهم النظريات التي انتهت إليها الدراسات الحديثة.

ولا أشك أن المنهج التقابلي يعدّ من أهم المقاربات العلمية للوقوف على نقاط التوافق والاختلاف والاطلاع على تلاقح الأفكار على الرأي والرأي الآخر.

وعليه فالدراسة التقابلية بين تراثنا اللغوي من جهة واللسانيات الحديثة من جهة أخرى، ستسمح بالوقوف على ما في هذا تراثنا اللغوي من فوائد علمية قيمة، يمكننا تحيينها في مجال علم اللغة الوصفي ومن ذلك على سبيل المثال البحث في العلل النحوي كما ورد عند النحاة القدامى.

- **التعليل أسبابه والغاية منه:**

البحث عن السبب والعلة طبيعي في النفس البشرية؛ إذ يسأل الإنسان وباستمرار لم كان هذا؟ ولم يكن ذاك؟وفي رحلة الجواب عن السؤال يربط الظاهرة قيد البحث بغيرها من الظواهر ربط النتيجة بالسبب والعلة بالمعلول، بحيث تجد تلازما منطقيا أو طبيعيا بين تلك الظواهر؛ وقد قيل قديما: " لا دخان بلا نار ".

ولهذا التعليل أسبابه وغاياته، ففي علم الطب – مثلا– ربط الأعراض بعللها في غاية الأهمية، إذ بالنظر إليها يتعداها الطبيب إلى أسبابها وعللها، ولن يفيد علاجها شيئا إذا لم تعالج العلل التي كانت قد أدّت إلى ظهورها.

ولابد أن نقف هنا على أمرين:

الأول منهما: أن يكون تعليل تلك الأعراض تعليلا سليما، وليكون كذلك يحتاج أن يكون علميا، لأنّه إذا لم يكن صحيحا لم يصف الطبيب العلاج السليم للمريض، وربما عرّض حياته للخطر... وهذه مرحلة مرّ بها علم الطب؛ فكثيرا ما كان المهتمّون بهذا المجال يردّون الأعراض إلى غير عللها، وهو ما يجعلنا نخلص إلى أنّ الشرط الأول والأساسي للتعليل هو أن يكون علميا.

أمّا الثاني منهما: فأن يكون التعليل لغرض العلاج؛ بمعنى أن يصب في موضوع العلم المدروس، وأن يكون في خدمة الغاية التي من أجلها وُضع؛ فإذا خرج التعليل عن ذلك، فلن يفيده؛ بل سيكون عبئا عليه.

وبالتالي يمكن أن نقرّر أنه على العلل:

1- أن تكون علمية،

2- وألاّ تخرج عن موضوع الظواهر التي تدرسها، ولا الغاية من دراستها.

- **التعليل النحوي في كتب النحاة:**

قسم الزجاجي(ت337هـ) العلل في كتابة "الإيضاح في علل النحو" إلى ثلاثة أقسام فذكر: " علل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل

فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن، في قوله إن زيدا قائم، ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول به لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب (إنّ) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطّرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قُدّم مفعوله على فاعله، هلاّ أجزتم تقديم فاعلِيها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيدا وإن أمامك بكرا وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيدا عمرو، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيدا يركب، وإن عبد الله ركب / أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟ ما رأى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا. وكل شيء اعتلّ به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر"[1].

ونخلص من هذا الذي ذكره الزجاجي أن العلل التعليمية هي قواعد النحو، أما العلل القياسية فهي للعلل التعليمية، والجدلية هي للعلل القياسية.

–موقف ابن مضاء من التعليل النحوي:

يسمي ابن المضاء العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية على التوالي العلل الأول والثواني والثوالث؛ وموقفه منها ثابت وواضح، فقد رفض العلل القياسية والجدلية، ولم يستبق إلا العلل التعليمية؛ حيث يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حُرّم بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة. لينقل حكمه إلى غيره. فسأل لم حُرّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: لفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟

قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليَقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك /علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم."[2].

ونستنتج من هذا النص أن ابن مضاء فرّق بين العلل الأول من جهة، والثواني والثوالث من جهة أخرى. ففي حين ثمن جهود النحاة في استقراء كلام العرب لاستنتاج العلل الأول، كان يرى أن الثواني والثوالث يجب أن تسقط من النحو ومن الدرس النحوي، فيقول أيضا :" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث "[3].

والذي دعاه لذلك سببان اثنان: الأول ابستمولوجي والثاني موضوعي.

فهو يرى أن أغلب العلل الثواني والثوالث إما ظنية؛ لا ترقى إلى اليقين أو بينة الفساد؛ يقول: "وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين."[4]. وهذا السبب الابستمولوجية كاف لاستبعادها من النحو؛ لأنّ النحو علم ولا مكان للظن ولا لفساد الرأي فيه.

أما عن السبب الموضوعي فإنه يرى أن بعض هذه العلل الثواني والثوالث . وإن كان مقطوعا بصحتها، فإن البحث فيها خروج عن موضوع النحو نفسه؛ حيث يقول: "والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة! وذلك في بعض المواضع"[5]؛ لأن موضوع النحو هو هندسة الجملة، وكل ما يخدم هذه الهندسة هو من النحو، كما أن كل ما يخرج عنها فليس من مجاله.

– ظنية العلل الثواني والثوالث:

يرى أغلب النحاة أن الأفعال والأسماء غير المنصرفة إنما منعت التنوين لأنها فروع بعد الأسماء المنصرفة ممّا جعلها أقل استعمالا منها، مما يفسر في نظرهم ثقلها؛ يصف ابن مضاء مذهبهم فيقول : " وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا، وذلك أنهم يقولون إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع .كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء! . فإذا كان في الاسم علتان، أو واحدة تقوم مقام علتين، فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعا، منع ما منع الفعل، وهو الخفض والتنوين. والعلل المانعة من الصرف: التعريف، والعجمة، والصفة، والتأنيث، والتركيب المزجي، والعدل، والجمع الذي لا نظير له، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث وما قبلها. وذلك: أن التعريف ثان للتنكير، والأعجمي من الأسماء فرع / في كلام العرب، والصفة بعد الموصوف بها، والتأنيث فرع على التذكير، والتركيب فرع على المفردات، والمعدول فرع بعد المعدول عنه، والجمع فرع بعد الواحد، والألف والنون الزائدتين يشبه بهما الاسم المذكر المؤنث. وأما وزن الفعل المختص فبين. والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خف، وإذا قل

استعماله ثقل. وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له. "[6].

إلا أن ابن مضاء يرى أن علة شبه الأسماء الممنوعة من الصرف بالأفعال ظنية، بدليل أنه ورغم كل وجوه الشبه بين المصدر والفعل إلا أن المصدر لم يمنع من الصرف! يقول معدّدا لوجوه الشبه بين المصدر والفعل : " قيل: نجد في الأسماء ما هو أشد شبها بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف، وهي منصرفة، نحو (أقام إقامة)، وما أشبهه، (فإقامة) مؤنث، والفعل مشتق منه، ودال على ما يدل عليه من الحدث، وعامل . على مذهبهم .كالفعل، و[هو] مؤكد له، والمؤكد تابع للمؤكد، كما أن الصفة بعد الموصوف، ففيه التأنيث، والتأكيد والعمل، ودلالة / الاشتقاق، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام، ففيه أنه لا يثنى، ولا يجمع، كما أن الفعل كذلك ... "[7].

فلو كانت هذه الأسماء غير المنصرفة؛ إنما منعت الصرف لشبهها بالأفعال مطلقا لمنع المصادر الصرف من باب أولى لأنها أشد شبها بها.

- **الفساد في العلل الثواني والثوالث:**

ذهب النحاة إلى أن القياس فيما كان من الكلمات على حرف واحد أن يبنى على الحركة لا على السكون، وعلى الفتح تحديدا؛ ولذلك يرون أن العلة في بناء ضمير جماعة النسوة على الفتح في " ضربنَ " هي كون النون على حرف واحد ولا يمكن النطق بالساكن أولا لا لفظا ولا تقديرا و لكون الفتحة أخف الحركات بعد السكون، وأن العلة في بناء الفعل الماضي إذا اتصلت به هذه النون على السكون في حين أن القياس في الفعل الماضي أن يبن على الفتح هو كراهة توالي أربع حركات في كلمتين هما ككلمة واحدة؛ لأن الفعل والفاعل كشيء واحد.

وقد رأى المبرّد (ت 286هـ) أن نون النسوة وإن كانت على حرف واحد فإن الأصل فيها أن تبن على السكون لا الحركة؛ لأنه لا يمكن أن تكون لا لفظا ولا تقديرا، وأن العلة في تحريكها هي كون الفعل معها مبني على السكون، ولا يمكن النطق بساكنين على التوالي. ولكنه يرى مع ذلك أن الفعل قبلها إنما بني على السكون لأجل كراهة توالي أربع حركات والحركة الرابعة هي حركة نون النسوة، فيحصل لنا من كلامه أن النون إنما بنيت على الفتح لسكون آخر الفعل وأن آخر الفعل إنما بني على السكون لحركة النون، وهو الذي يسميه أهل المنطق " الدور ".

قال السيوطي(911هـ) في حديثه عن دور العلة .: " هو نوع ظريف، ذهب المبرد في وجوب إسكان لام نحو " ضربت "، إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، لئلا يتوالى أربع حركات، وذهب أيضا في حركة الضمير من ذلك، إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتل لهذا بهذا، ثم دار، فاعتل لهذا بهذا. "[8].

وهو ما ذكره ابن مضاء في معرض التمثيل لما هو بين الفساد من العلل الثواني .؛ إذ يقول: " ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد [المبرد]: إن نون ضمير جماعة المؤنث، إنما حرك، لأن ما قبله ساكن، نحو(ضربن ويضربن) وقال فيما قبلها: إنه أسكن، لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. فجعل سكون الحرف الذي قبل النون، من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها. فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد."[9].

- **البحث في العلل الثواني والثوالث من الفضول العلمي:**

أما عن السبب الموضوعي، فإن كان يرى أن بعض العلل الثواني؛ بل وحتى الثوالث وإن كان مقطوعا بصحتها، فمن الواجب إسقاطها هي كذلك من الدرس النحوي؛ لأنّ البحث عنها خروج عن موضوع النحو والغاية منه؛ فيقول: " وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين، فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ... / ... وكذلك قولهم: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع، وما بعدها ساكن، فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد، وتدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال: لأنه فعل أمر حذف من أوله [الحرف] الزائد، وكل فعل أمر حذف من أوله [الحرف] الزائد، فإنه تدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم لم يترك أوله كذلك ؟ قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية ..."[10].

ولما كان النحو هو " علم مستخرج، بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها "[11]، والغاية منه هي " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها ... "[12]ف" النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب "[13]، وعليه فإن هذا النوع من التعليل يمكن أن نستغني عنه. يقول ابن مضاء: " والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني؛ أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك "[14]، ولو كانت من العلل المقطوع بصحتها.

- **المنهج الوصفي مفهومه وخصائصه:**

تدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وكما هو واضح من التسمية فإن علم اللغة الوصفي يتخذ من الوصف منهجا علميا لدراسة بنية اللغة.

وهو منهج يتوفر على " التجربة والموضوعية " من ناحية الباحث ويعتمد في المادة المدروسة على " الشكل والوظيفة " مستبعدا كل أفكار خارجة عن اللغة؛يقول محمد عيد: " في القرن العشرين فرق " دي سوسير " بين نوعين من الدراسة في البحث اللغوي دراسة " تاريخية " ودراسة " وصفية " وقد انتصر العلماء في هذا القرن للمنهج الوصفي في دراسة اللغة، وهذا المنهج يعتمد من ناحية الباحث عل " التجرد والموضوعية " ويعتمد في المادة المدروسة على " الشكل والوظيفة " دون أن يدخل في اعتباره أي أفكار أخر خارجة عن اللغة نفسها، سواء أكانت اللغة المدروسة لغة قديمة أم لغة حية تتكلم الآن."[15].

والمؤسس للمنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة هوفرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure 1857-1913)؛ جاء في قاموس اللسانيات أنّه في بداية القرن العشرين، في سنة 1916 ظهر كتاب أحدث ثورة في اللسانيات، بعنوان : دروس في اللسانيات العامّة **لفرديناند دي سوسير** على الرغم من أنّ صاحبه لم يكتبه ، وكان عالم لغة من جنيف مكلفا بإلقاء دروس في اللسانيات العامة. بعد موته، قرر اثنان من طلبته هما شارل بالي

(Charles Bally) وألبرت سيشيها(Albert Sechehaye)، تقييد أفكار أستاذهما من خلال بعض ما نقلوه عنه في الدرس، والتي وصف فيها هذا الأخير اللغة على أنها جهاز بنيوي ...[16].

و يتميز هذا المنهج بخصائص نجمل بعضها فيما يلي:

(أ)- أنه منهج لا يتعدّى حدود وصف اللغة؛ يقول د.محمد عيد: " أهم سمة تميز هذا المنهج . .. أنه منهج لغوي خالص، يصف اللغة المدروسة كما هي، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات وما بينها من علاقات، دون إقحام العوامل الذاتية من فروض وآراء شخصية، وذلك أن قيام الدراسة على هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إل نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب، فالالتجاء إل مؤثر خارجي وتطبيق أفكاره ومبادئه عل دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة، فتصنيف اللغة ، أي لغة . في كل مستوياتها (أصواتا وصرفا ونحوا) يخضع لغير ما تطلعنا عليه اللغة من ذلك، ومن الخطأ أن يتدخل في هذا التصنيف أقسام عقلية تحكمية أو أفكار لعلوم أخر فلسفية أو نفسية. "[17].

(ب) وأنّه منهج يفرق بين " منطق اللغة " و " المنطق الأرسطي "؛ " التفريق بين " منطق اللغة " و" المنطق الأرسطي " الأول مقبول ، ومعترف به في دراسة اللغة، والأخير دخيل على تلك الدراسة، والمقصود بمنطق اللغة: التفكير المنظم في تناول مظاهرها وعناصرها، وتقسيم فصائلها وأنواعها، وأما الآخر فيقصد به المصطلح الأوربي Logic، فالأول مقبول لأنه وسيلة لغوية أصيلة، والآخر دخيل لأنه خارجي، فالأول هدفه التوضيح والإبانة، أما الآخر فليس من صميم تلك الدراسة.

(أ) إن " منطق اللغة " يختلف عن " المنطق الأرسطي"؛ لأن اللغة نتاج أفراد المجتمع، الذين يختلفون فيما بينهم باختلاف تكوينهم وظروف التكلّم التي تواجههم، فناطقو اللغة ليسوا أجيالا من الفلاسفة والمفكرين حتى يتحكّم في لغتهم منطق أرسطو وقضاياه.[18]. وقد أثر هذا المنهج في الدرس النحوي فكتمن كثير من قضاياه منطقية مجردة، فاستحال في أيديهم من منهج لوصف اللغة وتقعيدها ... إلى قضايا هامشية وبعيدة عن اللغة في الغالب[19].

(ج) وهو منهج يتعامل مع اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية لأنّ " المنهج الحديث يدرس اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، بل إنها أخطر الظواهر اجتماعية، فهي كما يقول **فندريس**: "أوثق العرى التي تجمع بين أعضاء الجماعة، وهي على الدوام رمز ما بينهم من تشارك وحارسه الأمين، ويترتب عل الأخذ بهذه الفكرة ما يلي:

-" اللغة ظاهرة اجتماعية وكل ما في المجتمع من تقاليد وعادات وارتباطات ومنها اللغة يتطور في جريان واندفاع مستمر Contiuous Flux، ومن حق اللغة أن يعترف لها بهذا التطور، فلا يقف الباحث في وجهها بالتقنين والتحديد (؟)، وإلا كان واقفا ضد طبيعة الأشياء. لأنّ "اللغة ظاهرة اجتماعية وبالتالي محكومة بقانون التغيير"[20].

– من خواص الظواهر الاجتماعية ومنها اللغة . الموضوعية Ojective والقهرContraint. / ومعنى الصفة الأولى وجود الظواهر الاجتماعية مستقلة عن فرد بعينه. ومن حق هذه الظواهر المستقلة أن تدرس صفاتها بنفس الاستقلال بحيث تختلف بها المشاعر النفسية أو افتراضات الذهنية. ومعنى الصفة الثانية أنها تنطوي عل قوة ذاتية مستمدة من العرف والعادة، ومستندة إلى سلطة المجتمع، وهذه القوة تفرض على أفراد المجتمع ألوانا من السلوك يتعرض الخارج عليها لعقاب اجتماعي شديد يرده إل الخضوع لما ارتضته الجماعة... [21].

– اللغة كباقي الظواهر الاجتماعية قابلة للوصف، فهي تخضع للوصف كما تخضع له كل الظواهر الاجتماعية الأخرى، إذ تلاحظ وتستقرأ ويقرر واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة، ولا يحكم عليها بالصواب والخطأ، لأن هذا من سلطة العرف الاجتماعي وبين من ينطقونها، فالغاية هي الوصف، إذ القاعدة التي يصل إليها النحوي عرفية تتفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللغة...[22].

وقد ترتب على كل ذلك أن للمنهج الوصفي نظرته الخاصة للتعليل؛ يقول د. محمد عيد: " ذلك منهج البحث العلمي في النظرة للتعليل، يلخصه: أن النافع منه ما يصف الأشياء، أما ما يبحث عن الغايات والأهداف فلم يعد وسيلة نافعة للعلم "[23].

ولهذا يرى تمام حسان "أن الباحث ينبغي أن يرتضي لنفسه موقفا وصفيا في اللغة، وأن يقيم نشاطه في دراستها على الاستقراء والتقعيد ... وسيجد الباحث نفسه إذا التزم بهذا الموقف يعالج الموضوع معالجة موضوعية لا ذاتية فيها، وسيخرج من هذه المعالجة بنتائج يلخصها في عبارات يصفها بها، ويسمى هذه النتائج قواعد لغوية"[24].

وذلك لأن " الاعتراف بوصف الأشياء إنما يقوم أساسا لتحقيق الهدف الذي يرمي إليه كل بحث علمي مفيد وهو (معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها أو بين الظواهر وظروفها) وهذا لا يتحقق إلا بوصف علمي محايد لهذه الصفات والظروف، أما ما وراء ذلك من البحث عن الأهداف والغايات فإن الخوض فيه مرفوض، لأن البحث في ذلك سيؤدي إل البحث عن العلة وعلة العلة إل ما لانهاية (ولهذا يجدر بالعلم أن يقلع عن البحث في الغاية وأن يذكر دائما أن له حدودا قد يتسع مداها، لكنه يصل إل منتهاها) ... "[25].

– **المنهج الوصفي وموقف ابن مضاء من التعليل النحوي:**

يرى د. محمد عيد :

(أ) أن ابن مضاء قد وفق في قبوله لـ " العلل الأول "؛ لأن العلل الأول لا تعدو أن تكون وصفا علميا للغة؛ وهي بالتالي من صميم المنهج الوصفي؛ يقول د. محمد عيد: " هذه الأولية وصف لخواص الظاهرة اللغوية المدروسة التي تبدو عليها في أول الأمر، والتي من واجب الباحث أن يذكرها أولا حين تناولها لدراستها، وبذلك يلتقي ابن مضاء مع منهج البحث العلمي الحديث في فهمه للعلة المقبولة "[26] .

(ب) أن ابن مضاء قد وفق في رفضه لـ " العلل الثواني والثوالث "، لأن معظم العلل الثواني والثوالث لا علاقة لها بالوصف والمنهج الوصفي لا من قريب ولا من بعيد؛ يقول د. محمد عيد: " فابن مضاء هنا أيضا ذو حس لغوي أصيل يؤيده منهج البحث العلمي الحديث في نظرته للعلة "[27]. بخلاف النحاة الذين تعدوا الوصف إل التعليل "، فأقحموا في دراسة اللغة ما ليس من الأمور العقلية والمنطقية "[28].

وبالرغم من أن هذا المنهج عرف في الدراسات الغربية للغة بداياته في القرن العشرين الميلادي إلا أن محمد عيد يرى أن التراث العربي نفسه قد عرف مثل هذه الدراسة النقدية، وكان ذلك خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي وعلى يد ابن مضاء القرطبي.

وليس ذلك فحسب، بل إنّ ابن مضاء قد سبق بآرائه التي قدمها في كتابه المعروف ما يقوله به اللغويون المحدثون فيما تناوله من أصول النحو.[29]؛ إذ برفض ابن مضاء للعلل الثواني والثوالث وقبوله بالعلل الأول فقط يكون قد دعا إلى دراسة اللغة بذاتها ومن أجل ذاتها، وهذا من خلال الوصف الموضوعي لبنيتها...

وفي الأخير يزخر التراث اللغوي العربي بكثير من المعارف العلمية الدقيقة، وبالتالي فهو في حاجة إلى مزيد من العناية به، وجعله موضوعا لدراسة كل مستوياته حتى يتسنى الوقوف على نفائسه.

قائمة المصادر والراجع:

[1]. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت/لبنان، دار النفائس، الطبعة الثالثة، 1399هـ/1979م، ص 64-65.

[2]. أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي،الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة- مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1982م، ص 130-131.

[3]. المصدر نفسه، ص 130

[4]. المصدر نفسه، كتاب الرد على النحاة، ص131 .

[5]. المصدر نفسه، ص 131.

[6]. المصدر نفسه، ص 135-136.

[7]. المصدر نفسه، ص 136-137.

[8]. أبو عبد الله محمد بن الطيب اللغوي، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، الجزء الثاني، تحقيق وشرح أ.دمحمود يوسف فجال، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الثانية، 1423هـ/2002م، ص931- 932.

[9]. ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص 137.

[10]. المصدر نفسه، ص131- 132.

[11]. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، الجزء الأول، تحقيق أحمد عبد الستار الجوادي وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، 1392هـ/1972م، ص45.

[12]. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الجزء الأول، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1371هـ/1952م، ص34.

[13]. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، الجزء الأول، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1417هـ/1996م، ص35.

[14]. ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص131.

[15]. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة- مصر، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1410هـ/1989م، ص 60.

[16]- voir Le dictionnaire des sciences humaines, sous la direction de Jean-François Dortier, Auxerre-France, 2008, Seuil. p 786-787.

[17]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 60.

[18]. ينظر المرجع نفسه، ص 60-61.

[19].عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، الكويت، دار القلم، الطبعة الأولى، 1985م، ص 11-12.

[20]. مجموعة من المؤلفين، دراسات في تفسير النص القرآني، مكان النشر بيروت/ لبنان، المنهل، الطبعة الثانية، 2010، ص 41.

[21]- ينظر المرجع نفسه، ص 63-64.

[22]- ينظر المرجع نفسه، ص 63.

[23]- المصدر نفسه، ص 143.

[24]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة/ مصر، عالم الكتب، تاريخ الطبعة 1421هـ/2001م، ص 44.

[25]-محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 143.

[26]- المرجع نفسه، ص 144.

[27]- المرجع نفسه، ص 144.

[28]- المرجع نفسه، ص62.

[29]-ينظر المرجع نفسه، ص6.